بلاغ حول
التقرير السنوي لبنك المغرب برسم سنة 2019

استقبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يومه الأربعاء 8 ذي الحجة 1441هـ، الموافق ل29 يوليوز 2020م، بالقصر الملكي بتطوان، السيد عبد اللطيف الجواهري، والي بنك المغرب، الذي قدم إلى جلالته التقرير السنوي للبنك المركزي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية برسم سنة 2019.

وفي معرض كلمته أمام جلالة الملك، أشار السيد الجواهري أن نمو الاقتصاد الوطني قد تباطأ إلى 2,5%، متأثرا بمحيط دولي غير مواتٍ وظروف مناخية صعبة. بالرغم من ذلك، تراجعت نسبة البطالة إلى 9,2%، على إثر إحداث عدد مهم من مناصب الشغل في قطاع الخدمات.

وعلى مستوى التوازنات الماكرو اقتصادية، أكد السيد الوالي أن عجز الميزانية العمومية قد تفاقم إلى 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي، فيما انخفض عجز الحساب الجاري إلى 4,1%. وأضاف أن تدفقات الاستثمارات الخارجية بلغت 33,5 مليار درهم وأن الموجودات الاحتياطية الرسمية فاقت ستة أشهر من الواردات. أما التضخم، فقد عرف انخفاضا حادا إلى 0,2%، نتيجة بالأساس لتراجع أثمنة المواد الغذائية والمحروقات.

على ضوء هذه المعطيات، حافظ بنك المغرب على التوجه التيسيري لسياسته النقدية، حيث قام بتوسيع نطاق تدابيره غير التقليدية وتقليص نسبة الاحتياطي النقدي إلى 2%، مما ساهم في تراجع أسعار الفائدة على القروض وتحسن وتيرة الائتمان البنكي.

وأضاف السيد الجواهري أن سنة 2019 تميزت بالدفعة القوية التي أعطاها جلالة الملك لدعم وتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولين الشباب وكذا حاملي الشهادات. واستجابة لنداء جلالته، أعدت الحكومة وبنك المغرب، بتعاون مع النظام البنكي، برنامجا طموحا يرتكز بالأساس على إنشاء صناديق

ضمان جديدة، كما قام البنك بتليين قواعده الاحترازية وإرساء آلية للتمويل اللامحدود بسعر فائدة تفضيلي قدره 1,25%.

على صعيد آخر، أشار السيد الوالي إلى أن المرحلة الأولى من إصلاح نظام الصرف مرت في ظروف جيدة، مما ساعد على إطلاق مرحلته الثانية.

وخلُص السيد الجواهري إلى أنه، من خلال حصيلة سنة 2019 التي تكمل خلاصة عقد كامل، يتبين أنه بالرغم من تعزيز المغرب لتموقعه على الصعيد الخارجي، إلا أن أداءه على الصعيد الداخلي لا يزال غير كافٍ لتحسين ظروف عيش السكان بشكل ملموس وشامل، مضيفا أن هذه الخلاصات هي نفسها التي دفعت جلالته إلى إحداث اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي.

وأردف السيد الوالي أن تداعيات الأزمة الصحية الراهنة، التي من المرجّح ألّا تنحصر في المدى القصير، أصبحت تحتم ترسيخ السياسات الرامية إلى تعزيز المتانة الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا. ومن أولى ركائز هذه السياسات، يؤكد السيد الجواهري، حماية الرأسمال البشري وتثمينه، مما يتطلب رفع الاستثمار في النظام الصحي وتسريع إصلاح السياسة الاجتماعية بغية استهداف أدقّ للفئات المحتاجة. ومن جهة أخرى، فإن تنزيل القانون الإطار للرؤية الاستراتيجية للتربية والتعليم يستلزم توفير موارد بشرية ومادية مهمة وتعبئة الأطراف المعنية للوفاء بالتزاماتها، مع السهر على تتبع تنفيذه داخل الآجال المحددة.

ويتطلب ترسيخ هذه المتانة كذلك، يضيف السيد الوالي، رفع تنافسية الاقتصاد وتسريع نموه. لبلوغ هذا الهدف، ينبغي، كما دعا جلالته إلى ذلك، إعداد جيل جديد من المخططات القطاعية تقوم على التكامل والانسجام، من شأنها أن تشكل عمادا للنموذج التنموي في صيغته الجديدة. كما يبقى تحقيق هذا المبتغى، يؤكد السيد الوالي، رهينا بمواصلة مجموعة من الإصلاحات الهيكلية، من بينها إتمام بلورة الميثاق الجديد للاستثمار وتنزيل إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذا المضي قُدما بأوراش الجهوية الموسعة وإصلاح الوظيفة العمومية وأنظمة التقاعد.

على صعيد المالية العمومية، أشار السيد الوالي إلى ضرورة الحفاظ على توازنها وضمان استدامتها، مشيرا إلى أن الوضعية الحالية تتيح الفرصة لمراجعةٍ أمْثل للنفقات وتسريع اعتماد القانون الإطار الخاص بتنفيذ توصيات المناظرة الوطنية الأخيرة للجبايات.

إلى جانب ذلك، أكد السيد الجواهري على ضرورة تسريع إرساء الإطار القانوني والتنظيمي لتفعيل توجهات ميثاق البيئة، كما أكد أن الأزمة الحالية شكلت مناسبة لاستيعاب الفُرص التي توفرها التكنولوجيات الحديثة، ولإدراك ضرورة التعجيل بتنفيذ استراتيجية رقمية شاملة تأخذ في الاعتبار انسجام الأطراف وتكاملها.

وأشار والي البنك المركزي إلى أن المغرب، بفضل بصيرة جلالته، استطاع احتواء الجائحة والتخفيف من آثارها، وأن خلاصات اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد التي أحدثتها جلالته من شأنها أن تساهم في بلورة الرؤية الجديدة لما بعد الأزمة.

إلا أن الوضعية الحالية على الصعيدين الخارجي والداخلي، يؤكد السيد الوالي، باتت تُحتم على كافة القوى الحية، وضع المصلحة العامة للبلد فوق كل مزايدات سياسية أو حزبية، والتَجَنُّدِ وراء جلالة الملك للحفاظ على مكتسبات بلدنا وتعزيزها حتى يخرج من هذه الأزمة أكثر متانة واستعدادا لمواصلة كفاحه بغية تحقيق نمو متسارع ومستدام وشمولي.